

لا بد أننا لاحظنا أن ميثاق لوزان لم يتحدث عن ((المسئولية الاجتماعية)) فحسب . بل تحدث أيضا عن الاندماج الاجتماعي السياسي وكان استخدام كلمة ((سياسي)) سببا في دق ناقوس الخطر في أذهان كثيرين من الإنجليين. لقد كانوا دائما يساهمون في الأعمال الإنسانية ولا سيما في البرامج الطبية و التربوية . ولكنهم في أغلب الأحيان تجنبوا الخوض في النشاط السياسي . و الواقع أن هذه النظرة كانت أوسع بكثير من أن تنحصر في جماعة الإنجليين . لأنه في كل مرة يحدث اضطراب في الكنيسة (أو في أي فرع منها) نتيجة اشتراكها في السياسة , كان الجميع يتوقعون سماع صرخات الاحتجاج سواء من قبل أعضائها أو من الخارج أيضا . وتجد الناس يقولون بصوت عال ((ينبغي أن تبتعد الكنيسة عن السياسة)) . ((الدين و السياسة لا يمتزجان)) .

هذا الجدل يتضمن عدة قضايا مختلفة , يؤدي الفشل في التمييز بينها إلي تعكير صفو المناقشة . والقضية الأولى هي تحديد كلمة ((سياسة)) , و الثانية تعني بالعلاقة بين ما هو اجتماعي و ما هو سياسي . ولماذا لا يمكن إبقاؤهما منفصلين . والثالثة : بحث الأسباب التي تجعل بعض الناس يعرضون اشتراك الكنيسة في السياسة , وما الذي يحاولون المحافظة عليه ؟ والقضية الرابعة من الذي تخصه المسئولية السياسية المسيحية .

أولا : يجب أن نحدد مصطلحتنا . فكلمتا ((سياسة)) و ((سياسي)) يمكن أن يوضع لهما تعريف واسع أو ضيق . فـ ((السياسة)) بالمعنى الواسع تشير إلي حياة المدينة ((Polis)) ومسئوليات المواطن ((Polités)) . فهي تعني بمجمل حياتنا في المجتمع الإنساني . فالسياسة هي فن عيش معا في جماعة . أما بحسب تعريفها الأضيق , فالسياسة هي علم الحكم . هي تعني التطوير وتبني سياسات معينة بقصد جعلها قانونا .

ومع توضيح هذا التفريق يمكننا أن نسأل عما إذا كان يسوع قد أنخرط في السياسة أم لا . بحسب المعنى الأخير والأضيق لم يكن يسوع منخرطا في السياسة . فهو لم يؤسس أبدا أي حزب سياسي , ولم يتبن برنامجا سياسيا أو ينظم احتجاجا له صبغة سياسية . بل أنه لم يحاول أن يؤثر في سياسات قيصر أو بيلاطوس أو هيرودس . بل أنه بعكس ذلك رفض أن يكرس حياته للسياسة . ألا أنه بالمعنى الآخر والأوسع للكلمة , كانت حياته كلها سياسية . لأنه إنما إلي جاء إلي للعالم ليشارك في حياة الجماعة الإنسانية , كما أرسل إتباعه إلي العالم ليفعلوا الشيء نفسه . علاوة علي أن ((ملكوت الله)) الذي نادي به و دشنه , كان بصورة جذرية منظمة اجتماعية مختلفة وجديدة , تحدد الجماعة القديمة الساقطة بمعاييرها وقيمها . ومن هذه الناحية كانت لتعاليم يسوع مضامين ((سياسة)) . ومن ثم قدمت بديلا للوضع الراهن . بل أن ملكه اعتبر تحديا لملك قيصر , ولذا أتهم بالتحريض علي الفتنة .

ثانيا : نحتاج إلي التفكير في العلاقة بين لفظي ((الاجتماعي)) و ((السياسي)) : علي أن نستخدم هذه الكلمة الآن بمدلولها الأضيق . فقد أنصب تقرير جراند رابيدس , في فصله الأخير علي هذه المسألة . وقد ميز بين ((الخدمة الاجتماعية)) ((العمل الاجتماعي)) , ووضح ذلك بكل جلاء علي النحو التالي :

العمل الاجتماعي

الخدمة الاجتماعية

- إزالة أسباب العوز.
- إعانة المحتاجين .
- الفعالية السياسية والاقتصادية .
- الفعالية في الأعمال الخيرية (0)
- السعي لخدمة الأفراد والعائلات .
- السعي إلى تغيير بنية المجتمع .
- أعمال الرحمة .
- تحقيق العدالة .

ويمضي التقرير في رسم الخطوط الكبرى للنشاط الاجتماعي السياسي فيكون : أنه يتجاوز الأشخاص وينظر إلى بنية المجتمع ككل . يتجاوز تأهيل نزلاء السجن ويبحث في إصلاح نظام السجون , يتجاوز تحسين شروط العمل في المصنع إلى تأمين المزيد من مشاركة العمال فيه . يتجاوز العناية بالفقراء إلى تحسين – وعند الضرورة تغيير – النظام الاقتصادي (مهما كان) والنظام السياسي (مهما كان أيضا) إلى إن يسهل تحريرهم من الفقر والقهر .

من هذا يتضح أن الاهتمام الاجتماعي المسيحي الأصيل سوف يتبنى الخدمة الاجتماعية و النشاط الاجتماعي معا .

وسيكون الفصل بينهما أمرا مصطنعا إلى حد بعيد . فأحيانا تتعذر أعانة المحتاجين دون نشاط سياسي (يمكن تحسين المعاملة الخشنة للعبيد , ولكن العبودية نفسها – لا يمكن أن تحسن – بل يجب إلغاؤها) . ومحاولة تخفيف مشكلتنا – مع أنه أمر ضروري – ألا أنها تؤدي إلى إهمال الأسباب التي خلفها . فلو كان المسافرون علي طريق أورشليم – أربحا يتعرضون للضغط , ثم يعتني بهم السامريون الصالحون لكان من المحتمل صرف النظر عن الحاجة إلي سن قوانين تزيل السطو المسلح .

وإذا استمرت الحوادث في الوقوع عند تقاطع بعض الطرقات , فلن تحل المشكلة بتأمين المزيد من سيارات الإسعاف , بل تركيب إشارات ضوئية تمنع وقوع الحوادث . إن إطعام الجياع أمر حسن دائما , ولكن الأحسن منه هو أن نتمكن من استئصال الجوع . وهكذا إذا كنا نحب أقرابنا , ونريد أن نخدمهم , فقد لا نستطيع ذلك دون اتخاذ (أو المطالبة بـ) عمل سياسي من أجلهم .

لماذا إذا كل هذا العناء بفكرة انخراط الكنيسة في السياسة ؟ هذا هو سؤالنا الثالث . ربما كان أشد نقدا هو ذلك الذي وجهه مؤخرا الدكتور ((ادوارد نورمن)) في محاضرات ((ريث lectures Reith)) التي ألقاها عام 1978 وموضوعها ((المسيحية والنظام العالمي)) . فهو لم ينكر في الواقع أن ((للتعاليم الكتابية نتائج اجتماعية)) , إذ قال : من الواضح أنها كذلك , أو أن محبة الله سوف تدفع المسيحيين إلى الانخراط في عمل اقتصادي وسياسي مشترك لكنه كان بالأحرى مهتما بموضوع ((تسييس المسيحية)) . والذي عني به ((التحويل الداخلي للإيمان نفسه)) , بحيث يصبح محددًا بقيم سياسية , وبحيث ((يعاد تفسير جوهره علي اعتبار أنه مخطط لعمل سياسي واجتماعي)) . ومن المؤكد أن الدكتور نورمان كان محقا عندما قال إن المسيحية لا يمكن تقليصها لكي تصبح برنامجا سياسيا أو اعتبارها مطابقة لبرنامج سياسي . ولكن يبدو لي أن رد فعله علي هذا الميل كان غير ضروري , إذ أنه أعطي انطبعا للكثيرين بأنه كان يري أن علي الكنيسة أن تبتعد عن السياسة ابتعادا كليا .

ومع ذلك فإن محاضرات ريث السابق الإشارة إليها تضمنت أربعة محاذير علي الأقل , وتقتضي الحكمة أن ننتبه إليها ولو نقدناها .
ولسوف أذكرها مع تعليقي عليها وهي :

1- إن تشديد الكنيسة علي الناحية السياسية حاليا يكاد يغطي علي ما ينبغي أن يكون محور اهتماماتها , أي الاهتمام الفردي (الفداء الشخصي) و الاهتمام الباطني (حلول المسيح في الداخل) , والاهتمام الأبدي (الصفات السمائية للخلود) (ص2) . وكان الدكتور نورمان محقا في قوله إن بعض الكنائس قد فقدت هذه الأبعاد الثلاثة كلها , ومع ذلك فإن الكنيسة إذا احتفظت بهذه الأبعاد فلا يجوز لها أن تتغاضي عن مسؤولياتها المشتركة و الخارجية و الزمنية . فالمسيحيون مواطنون من مملكتين , وكل منهما تفرض عليه التزاماتها . إن محبتنا للرب بكل كياننا هي بالحقيقة ((أول و أعظم)) الوصايا . ولكن محبتنا للقريب كمحبتنا لأنفسنا هي ((مثلها)) . فلا تكمل أحدهما دون الاخرى .

2- إن الأفكار السياسية لكنيسة اليوم لا تخرج عن أن تكون ((المبادئ المثالية السياسية و الأخلاقية للثقافة المحيطة بها)) سواء كانت الليبرالية البرجوازية الغربية , أو الماركسية .

فكل ما تفعله الكنيسة هو أنها ((تبع العالم وتقدم غطاء دينيا رقيقا , لأفكار مستعارة)) فهي تشاكل المجتمع عوض أن تنقده .

3- إن المساهمة السياسية التي تقوم بها الكنيسة المعاصرة مساهمة غير بارعة , إذ تنقصها المهارة الضرورية للمشاركة .

4 – إن التوقعات السياسية للكنيسة المعاصرة بدائية لأنها تتناسى عدم عصمة الإنسان وخطيئته .

ويلاحظ أن الانتقادات الأربعة جميعها تنصب علي السلوك الخاص لبعض الكنائس (مع أن الدكتور نورمان يميل الي التعميم) وليس علي المفهوم نفسه و هو أن الكنيسة المسيحية مسؤوليات اجتماعية سياسية .

إذا فعلي عاتق من تقع هذه المسؤوليات ؟ هذا هو سؤالنا الرابع والأخير . إن تخلفنا عن توجيه هذا السؤال و الإجابة عنه من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلي الارتباك الشائع بشأن الانخراط المسيحي السياسي . ويلزمنا أن نميز بين المسيحيين كأفراد وبين الجماعات والكنائس المسيحية . فجميع المسيحيين كأفراد ينبغي أن يكون لهم نشاطهم السياسي . بمعنى أنهم , كمواطنين ذوي ضمانات حية , عليهم الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات , والإطلاع علي القضايا المعاصرة و المشاركة في النقاش العام , بل و الكتابة في احدي الصحف , لابد وأن يكون لهم تأثيرهم علي ممثلهم في البرلمان , والاشتراك في الأعراب عن احتجاجهم إذ ما تطلب الأمر . علاوة علي ذلك فإن بعض الأفراد مدعويين من الله ليكرسوا حياتهم للخدمة السياسية في الإدارة المحلية أو الحكومية , وينبغي أيضا تشجيع المسيحيين الملتزمين

وإذا سلمنا بانخراط المسيحيين كأفراد أو جماعات في العمل السياسي , فما هو الموقف بالنسبة للكنيسة ؟ هل تتخبط كنيسة في العمل السياسي ؟ من المؤكد أنه علي الكنيسة أن تعلم القانون وانجيل الله معا . وهذا هو واجب رعاة الكنيسة ومعلميها وبقية قادتها . ((وعندما تستنتج الكنيسة أن الأيمان المسيحي أو البر يتطلبان منها موقفا علنيا من قضية ما , فينبغي عليها أن تطيع كلمة الله وتثق به من حيث النتائج)) (تقرير جراند رابيدس ص 52) .

وأما اعتقادنا بأن علي الكنيسة أن تتجاوز التعليم لكي تقوم بعمل سياسي مشترك من نوع ما فهو أمر يعتمد ((علي الأرجح)) علي تقاليد الكنيسة التي ننتمي إليها , فقد تكون لوثرية أو معمدانية أو مصلحة , ضمن إطار النظرة الإنجيلية إلي الكنيسة والدولة . ويمكن أن نتفق علي الأقل بأنه لا ينبغي علي الكنيسة أن تدخل هذا الحقل بدون الخبرة اللازمة لذلك .